دور مهنة الرقابة والتدقيق الداخلي في مكافحة الفساد الإداري والمالي بأسلوب الرقابة الإلكترونية

The Role of the internal oversight and auditing profession in combating administrative and financial corruption using electronic oversight

م.م. أمير عدنان نغيش حسن

كلية القانون – جامعة القادسية

ameeralzamily411@gmail.com

الملخص:

إن ظاهرة الفساد الإداري والمالي انتشرت في العراق بشكل كبير وهي من الظواهر الخطرة التي تستوجب مكافحتها ومنع وقوعها؛ لذلك يتعين على المشرع إصدار مجموعة من التشريعات تساهم في منع وقوع الفساد، فضلاً عن الإجراءات التي ينبغي القيام بها في حالة وقوع الفساد.

وبما إن القانون يتسم بالمرونة فإنه يجب أن يواكب التطورات العلمية والتكنولوجية عن طريق تطوير القاعدة القانونية؛ ونظراً للدور الكبير الذي تلعبه التقنيات الحديثة في توسيع نطاق الفساد عن طريق الاستخدام الخاطئ لها، لابد من إيجاد وسائل أكثر فاعلية في مكافحة الفساد الإداري والمالي وذلك عن طريق تفعيل أسلوب جديد للرقابة يعتمد على التقنيات التكنولوجية الحديثة ألا هو الرقابة الإلكترونية؛ إذ تقوم بمراقبة الأعمال والعمل على تصحيح الاخطاء ورفع مستوى النشاط الإداري ليكون ذو جودة عالية؛ فضلاً عن قدرتها العالية في كشف التصرفات غير القانونية عن طريق تعزيز الشفافية في أداء الأعمال الإدارية؛ مما يؤدي إلى تقليل مظاهر الفساد الإداري والمالي بصورة تدريجية وصولاً إلى منع وقوعه من الأساس.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري، الفساد المالي، الرقابة الإلكترونية، تحديات الرقابة الإلكترونية، آثار الرقابة.

Abstract:

The phenomenon of administrative and financial corruption has spread considerably in Iraq and is a serious phenomenon that requires combating and preventing it; the legislator must therefore enact a set of legislation that contributes to the prevention of corruption, as well as actions to be taken in the event of corruption. As amended. Since the law was flexible, it must keep pace with scientific and technological developments by developing the legal base; Given the significant role played by modern technologies in expanding corruption through the misuse of these technologies, more effective means must be found in combating administrative and financial corruption by activating a new method of oversight based on modern technologies. This method is electronic censorship; which monitors the Department's work and works to correct its mistakes and contributes to raising the level of administrative activity and making it of high quality; as well of its high ability to detect illegal conduct by enhancing transparency in the performance of administrative work;

This gradually reduces the manifestations of administrative and financial corruption in order to prevent it from occurring.

Keywords: administrative corruption, financial corruption, electronic monitoring, electronic monitoring challenges, implications monitoring.

المقدمة

تعمل الرقابة على اكتشاف الأخطاء والانحرافات في أداء الأعمال الوظيفية ووضع الحلول العملية لها مما ينعكس بشكل إيجابي على جودة تلك الأعمال؛ إلا أن تطور الأساليب المستخدمة في عمليات التلاعب في المعاملات والاستغلال السيء للوظيفة أدى إلى ازدياد ظاهرة الفساد الإداري والمالي، نتيجة لضعف دور الرقابة التقليدية في كشف تلك الأساليب الحديثة؛ لذلك برزت الحاجة إلى إيجاد نظام رقابي حديث يعتمد على التقنيات التكنولوجية الحديثة لما لها من قدرة عالية على كشف الانحرافات في أداء الوظيفة بسرعة كبيرة وبوقت قصير، وبالتالي إمكانية معالجة تلك الانحرافات فور وقوعها وهذا يؤدي إلى التقليل منها، الامر الذي سيؤدي إلى الحد من انتشار حالات الفساد الإداري والمالي.

وتنطوي إشكالية موضوع البحث على جملة من التساؤلات أبرزها: مدى فاعلية أسلوب الرقابة الإلكترونية في مجال مكافحة الفساد الإداري والمالي؟ وما هي التحديات التي تواجه تطبيق هذا الأسلوب في المؤسسات الحكومية والخاصة؟ وما هي الآثار المترتبة على تطبيق هذا الأسلوب الحديث؟

وبُغية الإحاطة بموضوع دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري والمالي قُسم هذا البحث إلى مبحثين، كان الأول بعنوان (ماهية الرقابة الإلكترونية في مجال مكافحة الفساد الإداري والمالي)، والذي تضمن مطلبين تناول الأول منهما (مفهوم الفساد الإداري والمالي)، في حين تناول الثاني (مفهوم الرقابة الإلكترونية في مهنة الرقابة والتدقيق الداخلي)، اما المبحث الثاني فقد كان بعنوان (الرقابة الإلكترونية كأسلوب حديث للحد من الفساد الإداري والمالي)، وتضمن مطلبين أيضاً، تناول الأول (متطلبات تفعيل اسلوب الرقابة الإلكترونية وتحدياتها)، في حين تناول الثاني (الآثار المترتبة على تطبيق الرقابة الإلكترونية في مجال مكافحة الفساد الإداري والمالي)، وانتهى البحث ببيان أهم الاستنتاجات والمقترحات التي تم التوصل إليها.

المبحث الأول: ماهية الرقابة الإلكترونية في مجال مكافحة الفساد الإداري والمالي

إن الاعتماد المتزايد على التقنيات الحديثة في مختلف المجالات أدى إلى تطور الاساليب والادوات التي تساعد في ازدياد مظاهر الفساد الإداري والمالي، الامر الذي يستدعي تطوير الأجهزة التي تتم من خلالها عملية الرقابة على النشاطات داخل المؤسسات الحكومية، ويتم ذلك باللجوء الى أسلوب رقابي حديث يعتمد على أحدث التقنيات التكنولوجية يسمى "الرقابة الإلكترونية"؛ ومن أجل الاحاطة بماهية الرقابة الإلكترونية في مجال مكافحة الفساد الإداري والمالي بصورة كافية قُسم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين.

المطلب الأول: مفهوم الفساد الإداري والمالي

إن ظاهرة الفساد الإداري والمالي ظاهرة سلبية تنطوي على هدر الاموال العامة في الدولة وانتهاك الحقوق والقيم الاخلاقية في المجتمع، وله معاني عدة من أجل الاحاطة بها قُسم هذا المطلب إلى فرعين.

الفرع الأول: تعريف الفساد الإداري والمالي

إن الفساد الإداري يرتبط بحركة التغيير في المجتمع وما ينتج عن هذه الحركة من مظاهر سلبية تؤثر في تماسكه ووحدته، ونتيجة لذلك فإنه يصعب وضع تعريف محدد للفساد الإداري وإنما ينظر إلى مفهومه الواسع وهو الاخلال بشرف الوظيفة ومهنتها، فضلاً عن الاخلال بالقيم والمعتقدات في المجتمع[١].

وعرف الفساد الإداري بأنه: استغلال للوظيفة العامة والمصادر العامة من أجل الحصول على منافع شخصية أو جماعية بصورة منافية للشرع والانظمة الرسمية، ويتم ذلك بسلوك شخصي من الموظف نفسه او بسلوك جماعي، نتيجة للضغوط الخارجية او بدافع شخصي[٢].

وعرف بأنه: السلوك الإداري غير الرسمي الذي تفرضه الظروف الواقعية نتيجة للتحول في المجتمعات على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، ويكون بديلاً للسلوك الإداري الرسمي. ويلاحظ على هذا التعريف التساهل والترويج للفساد الإداري اذ تم وصف بأنه (سلوك الإداري) وهذا يعني قبوله لا رفضه[٣].

كذلك تم تعريفه على إنه: الانحراف عن الهدف الرسمي في الجهاز الإداري الحكومي نتيجة للنشاطات المنحرفة التي تتم داخله لتحقيق اهداف خاصة، وقد تتم بأسلوب فردي أو أسلوب جماعي منتظم[٤].

وقد عرف الفساد من قبل البنك الدولي بأنه "استخدام السلطة العامة من اجل الحصول على مكسب خاص يتحقق حينما يتقبل الموظف الرسمي الرشوة او يطلبها او يبتزها"[٥].

وتتمثل مظاهر الفساد الإداري والمالي في عدم احترام اوقات العمل والامتناع عن أداء العمل المطلوب، فضلاً عن عدم تحمل المسؤولية، وافشاء الاسرار الوظيفية، والرشاوى والاختلاس والتهريب الوظيفي ومخالفة القواعد والاحكام المالية المنصوص عليها داخل الأجهزة الإدارية[٦].

الفرع الثاني: الاسباب القانونية للفساد الإداري والمالي

إن الفساد الإداري والمالي متشابهان ومتداخلان، ففي حال فسدت الإدارة تفسد معها الاموال، مما يعني إن أي خلل إداري يترتب عليه خلل مالي، فضلاً عن إن الخطأ المالي يكون نتيجة خطأ إداري، واستناداً إلى ذلك يمكن القول بأن هنالك علاقة بين الفساد الإداري والمالي؛ إلا أنه يعد الفساد الإداري أكثر شمولاً من الفساد المالي إذ تجتمع فيه في احيان كثيرة جريمتا الفساد الإداري والمالي[٧].

ويمكن القول بأن وضوح التشريعات والقوانين النافذة في الدولة تؤدي إلى عدم الاجتهاد في تفسيرها وبالتالي منع أي انحراف في الاعمال، إلا أن عدم وضوحها سيتيح امكانية تفسيرها حسب الاهواء والمصالح الشخصية مما يجعلها ارض خصبة للحصول على منافع شخصية[٨]؛ كذلك تُعد الانتقائية في تطبيق القانون، أحد اسباب الفساد، أي إن القانون لا يطبق على الجميع وإنما على فئة معينة دون الاخرى[٩].

وجديراً بالذكر بأن العراق قد انضم لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٤[١٠]، ويلتزم بموجب ذلك بأحكامها، وقد وضع سياسات فعالة لمكافحة الفساد باتخاذه تدابيراً قانونية عديدة، وبالاستناد إلى ذلك تم استحداث هيئة النزاهة، كهيئة مستقلة مهمتها مكافحة الفساد[١١]؛ فضلاً عن انشائه ديوان الرقابة المالية[١٢]؛ أما على صعيد القضاء فقد اتخذ خطوات فعالة لمكافحة الفساد تتمثل بمنع سفر المتهمين بقضايا الفساد، واصدار مذكرات القبض بحق المسؤولين المتهمين بقضايا الفساد واحالتهم للمحاكم المختصة[١٣].

وفي سياق متصل يرجع انتشار ظاهرة الفساد في العراق إلى عدة اسباب أهمها: انعدام الاشراف المباشر على مفاوضات عقد الصفقات والاتفاقات وانعدام المتابعة والتدقيق في صحتها والرضا بعقد العقود السائبة، وعدم وجود أجهزة الفحص والتقييس النوعي المتطورة لفحص الأجهزة والمواد المستوردة التي تكون في اغلب الاحيان غير مطابقة لشروط العقد، وعدم وجود نظام حوافز تشجيعي للمخبرين عن جرائم[١٤].

المطلب الثاني: مفهوم الرقابة الإلكترونية في مهنة الرقابة والتدقيق الداخلي

برز مصطلح الرقابة الإلكترونية كنتيجة حتمية لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة وهو أسلوب يعتمد على التقنيات المتطورة في المراقبة، ومن أجل بيان مفهومه قُسم هذا المطلب إلى الفرعين التاليين.

الفرع الأول: تعريف مهنة الرقابة والتدقيق الداخلي

تعد الرقابة الداخلية وظيفة تهدف الى قياس وتصحيح الاداء لغرض التأكد من ان اهداف الوحدة والخطط الموضوعة قد تم تحقيقها.

ان انعدام وجود نظام رقابة داخلي فعال يتضمن جهاز تدقيق داخلي ذو كفاءة عالية من شأنه أن يساعد في انتشار الفساد الاداري والمالي، إلا أن وجود مثل هذا النظام داخل المؤسسات الحكومية والخاصة وقيامه بصوره أكثر فاعلية يؤدي الى توفير اجراءات تحمي ممتلكات وموارد تلك المؤسسات وتضمن الدقة فيها وتعمل على زيادة الثقة[١٥].

وهذا بطبيعة الحال يؤدي الى الحد من مظاهر الفساد الاداري والمالي، إلا أن ظهور الوسائل التكنولوجيا الحديثة قد أسهم في ايجاد اساليب وطرق جديدة للفساد الامر الذي يستدعي مواجهتها بوسائل أكثر حداثة من الوسائل التقليدية لما لها من قدرة عالية على كشف تلك الاساليب المنحرفة بشكل سريع وبدقة كبيرة.

وعرفت الرقابة الداخلية بأنها "القيام بمجموعة من الانشطة التي تمكن من الوقوف على صياغة الاهداف الاقتصادية والاجتماعية تمهيداً لاتخاذ مجموعة من الاجراءات التصحيحية في حالان الانحراف"[١٦].

أما التدقيق الداخلي فقد عرفه المعهد الامريكي للمدققين الداخليين بأنه "دائرة او قسم او فريق من المستشارين او غيرهم ممن يقدمون تأكيدات وخدمات استشارية موضوعية ومستقلة بهدف اضافة قيمة للوحدة الاقتصادية وتحسين عملياتها ويساعد هذا النشاط في تحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية من خلال اتباع اسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات الحوكمة، وادارة المخاطر والرقابة"[١٧].

وكذلك عرفه معهد المدققين الداخليين (IIA) بأنه "وظيفة تقويم مستقلة تنشأ داخل الوحدة الاقتصادية لفحص وتقويم الانشطة كخدمة لها بهدف مساعدة افراد الشركة على تنفيذ مسؤولياتهم بفاعلية عن طريق تزويد الافراد العاملين بالتحليلات والتقويمات والتوصيات"[١٨].

يؤدي التدقيق الداخلي دوراً كبيراً في تقييم الرقابة الداخلية إذ يقوم باختبار مدى الالتزام بالإجراءات الرقابية ومدى فاعليته وجودته ووضع اليات فعالة للرقابة وتلافي نقاط الضعف فيها نما ينعكس بشكل ايجابي على اداء المؤسسات، وقدرتها على حماية موجوداتها وضمان دقة المعلومات المحاسبية فيها[١٩].

كما تؤدي وظيفة تدقيق الداخلي دوراً كبيراً في مجال مكافحة الفساد إذ أنها تعمل على تقديم خدمات وقائية تتمثل بمجموعة الاجراءات التي يضعها المدقق الداخلي لحماية الاصول والممتلكات من السرقة او الاختلاس او الهدر، فضلاً عن حماية السياسات الادارية والمالية؛ كذلك تعمل على تقديم خدمات تقويمية في مجال تقويم مدى فاعلية نظم واجراءات الرقابة الداخلية المطبقة وتقويم الاداء عن طريق التحقق من وصول الموارد لكل وحدة بصورة صحيحة، هذا وتقدم توصيات ومقترحات لتحسين الانظمة داخل الوحدات، فضلاً عن تقديمها للخدمات العلاجية المتمثلة بالأساليب والاجراءات المستخدمة في تصحيح اي خطأ قد اكتشف من قبل من المدقق الداخلي[٢٠].

وفي سياق متصل يعد تعزيز الاخلاقيات والسلوك المهني في مجال الرقابة الداخلية امراً ضرورياً للحد من الفساد الاداري والمالي، إذ يجب ان يتسم المراقبين الداخليين بأعلى معايير الاخلاق المهنية وتطبيق السلوك السليم في اداء المهام الموكلة إليهم، وعليهم ان يتمتعوا بدرجة عالية من النزاهة والامانة في اداء وظائفهم، فضلاً عن كتمان الاسرار الوظيفية وعدم الكشف عنها الا في حالات مشروعة[٢١].

كما إن التزام المدققين بتنفيذ وظائفهم وفقاً للمعايير والقواعد التي تتطلبها آداب السلوك المهني في جميع المراحل التي تمر فيها عملية التدقيق ينعكس بشكل ايجابي على جودتها[٢٢].

الفرع الثاني: تعريف الرقابة الإلكترونية

إن الرقابة الإلكترونية مصطلح شاع ذكره في الدول المتقدمة كنتيجة حتمية لمواكبة الانتشار الواسع للتقنيات التكنولوجية الحديثة التي اصبحت تستخدم في جميع مفاصل الحياة، سواء تم استخدامها بشكل إيجابي أم بشكل سلبي؛ وهذا الامر يؤدي إلى ضرورة مواكبة تلك التطورات. واستناداً إلى ذلك ظهرت الرقابة الإلكترونية التي تم تعريفها بأنها " اعتماد النظام الرقابي على استخدام الحاسوب في ممارسة العملية الرقابية، وفق برامج حاسوبية تُعد خصيصاً لهذا الغرض، بما يحقق الاقتصاد في الجهد والوقت والتكلفة في الوصول إلى النتائج المطلوبة بأقل ما يمكن من المخاطر وبدقة اكبر"[٢٣].

وعُرفت الرقابة الإلكترونية حسب جمعية الإدارة الأمريكية "AMA" "أنها عملية تلزم العاملين بقوانين العمل وذلك بواسطة مراقبة الأداء المخالف بشكل إلكتروني والتي تهدف إلى خلق بيئة يشعر خلالها الموظف بأنه مراقب كون البرامج والأجهزة لها رادع في المنظمة والتي تتم المراقبة عن طريقها"[٢٤].

وهناك من عرفها بأنها: عملية مراقبة الأداء بواسطة التكنولوجيا لتحقيق الاهداف والمهام بفاعلية وكفاءة كما مخطط له مسبقاً[٢٥].

يتضح من ذلك بأن الرقابة الإلكترونية تعتمد على التقنيات التكنولوجية المتطورة في الرقابة على سير العمليات الإدارية داخل المؤسسات الحكومية والخاصة على حد السواء، الأمر الذي يوفر الكثير من الوقت والجهد على الجهات المناط بها مهمة الرقابة مقارنة مع الرقابة التقليدية.

أما من الناحية الإجرائية فقد تم تعريفها بأنها "تتمثل في ممارسة العملية الرقابية باستخدام ادوات تكنولوجيا المعلومات المتخصصة بهدف متابعة وملاحظة الانشطة والمعاملات وأداء العاملين في المنظمة، مما يتيح لمتخذي القرار القدرة على رصد الانحرافات بأقل جهد ووقت ممكن وتحقيق نتائج عالية الدقة"[٢٦].

وكذلك عرفت بأنها "هي عملية تهدف إلى متابعة وملاحظة الانشطة والمعاملات وأداء العاملين في المنظمة، بهدف كشف الانحرافات من خلال استخدام الحاسوب والوسائل التكنولوجية الحديثة، لتحقيق الأهداف المنشود لإيجاد نظام عمل ذي ميزة تنافسية عالية"[٢٧].

يتضح من مصطلح الرقابة الإلكترونية أنها جهاز رقابي قائم على الاستعانة بالبرمجيات الإلكترونية وظيفته القيام بجميع المهام الرقابية لمساعدة الادارة في بلوغ الاهداف التي تسعى لتحقيقها وابرزها القضاء على حالات الفساد الإداري والمالي، مما يؤدي إلى ترسيخ دورها الفعال في مكافحته والقضاء عليه[٢٨].

وعلى هذا الاساس يمكن أن نضع التعريف التالي للرقابة الإلكترونية: هي نظام رقابي حديث يقوم بمتابعة سير الأعمال داخل المؤسسات الحكومية والخاصة على حد السواء، يهدف إلى الحد من الاخطاء فيها وضمان سيرها بانتظام وبصورة أكثر دقة وسرعة، مما يحد من مظاهر الفساد الإداري والمالي.

وللرقابة الإلكترونية مجموعة من الخصائص أبرزها:

١. تجاوز اخطاء الموظف اثناء قيامه بعمله، وهذا بطبيعة الحال يقلل من الاخطاء التي يرتكبها للحصول على منافع شخصية بغير وجه حق، والسبب في ذلك أن البرامج الإلكترونية المستعملة في الرقابة الإلكترونية مزودة ببرمجيات لا تحتمل الخطأ[٢٩].

٢. العمل عن بعد أي انجاز عملية المراقبة دون الاحتكاك المباشر مع الموظفين مما يقلل الكثير من المخاطر، ويقوم النظام بتحديد الاخطاء واعطاء تنبيه بشكل إلكتروني ليتيح بذلك امكانية تصحيحها[٣٠].

٣. تعد الرقابة الإلكترونية وسيلة حديثة تعالج المشكلات المرتبطة بالتطورات التكنولوجية، كوضع كاميرات المراقبة في الدوائر الحكومية لمراقبة الاعمال التي يقوم بها الموظفين وكشف ما كان مخلاً بسلوكيات الوظيفة العامة، مما يؤدي إلى احترام القوانين والالتزام بأداء الوظائف المناطة بهم بصورة صحيحة ودقيقة[٣١].

وعلى هذا الاساس فإن الرقابة الإلكترونية تعد وسيلة فعالة لمكافحة الفساد الإداري والمالي وذلك عن طريق الكشف عن حالات الفساد وايقاع العقوبة المناسبة بحق المخالفين.

يتبين مما سبق إن الرقابة الإلكترونية اصبحت ضرورية بسبب تحول الانظمة في المؤسسات كافة إلى النظام الرقمي، وقدرتها على مراقبة سير العمل في المؤسسات بواسطة انظمة إلكترونية، وعن طريقها تستطيع الإدارة الاطلاع على المعلومات والبيانات للتأكد من عدم مخالفتها للقوانين النافذة[٣٢].

المبحث الثاني: الرقابة الإلكترونية كأسلوب حديث للحد من الفساد الإداري والمالي

يتخذ الفساد الإداري والمالي اشكالاً عدة ازدادت بتوسع الاساليب التي يقع من خلالها، إذ يقع الفساد في الوقت الراهن بمختلف الاساليب التقليدية والحديثة، مما يوجب على الجهات المناط بها مهمة الرقابة أن تُحدث الاساليب التي تعتمد عليها في عملية الرقابة على النشاطات داخل المؤسسات الحكومية والخاصة، لما لها من قدرة عالية على كشف الانحرافات في أداء الاعمال والعمل على تصحيحها ومعالجتها بسرعة كبيرة.

إلا أن هذا الاسلوب قد يواجه مجموعة من التحديات التي تقف امام تطبيقه داخل المؤسسات، فضلاً عن مجموعة من الآثار الناتجة عن تطبيقها، ومن أجل بيان ذلك قُسم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين.

المطلب الأول: متطلبات تفعيل أسلوب الرقابة الإلكترونية وتحدياتها

بُغية الوقوق على أهم متطلبات تفعيل اسلوب الرقابة الإلكترونية في مجال مكافحة الفساد الإداري والمالي والتحديات التي تواجه ذلك، قُسم هذا المطلب إلى الفرعين التاليين.

الفرع الأول: متطلبات تفعيل الرقابة الإلكترونية

يعزى اللجوء إلى أسلوب الرقابة الإلكترونية إلى سببين هما: التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات، والقلق المتزايد من المسؤولين والرأي العام، والتوجيهات الرافضة للفساد في المنظمات والمؤسسات الحكومية الذي يأخذ أشكال عدة منها السرقة، التسيب الوظيفي، ونظراً لعدم قدرة الوسائل القديمة في الحد من الفساد الإداري والمالي أصبح اللجوء إلى تطبيق الرقابة الإلكترونية امراً ضرورياً جداً[٣٣].

ومن أجل تطبيق اسلوب الرقابة الإلكترونية في مجال مكافحة الفساد فإنه يتطلب تحقق التالي:

١. **تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية:** إذ أن الانتقال في تقديم الخدمات للمواطنين من الاساليب التقليدية إلى الاساليب الحديثة القائمة على استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة يسهم في تقليل الاجراءات الروتينية في الدوائر والمؤسسات الحكومية مما يضعف من عملية التلاعب والاستغلال في المناصب الوظيفية، الأمر الذي ينعكس بشكل ايجابي على الأداء الفعلي لتلك المؤسسات مما يؤدي إلى القضاء على مظاهر الفساد الإداري والمالي.

إذ أن التقنيات التكنولوجية الحديثة تقوم بمهمة التنبؤ، أي التعرف على أي عملية غير قانونية تتم من قبل الموظفين وتعطي تنبيهاً للشخص المسؤول، مما يتيح إمكانية الكشف المبكر عن تلك العمليات بشكل مباشر وبسرعة كبيرة وبالتالي تتيح الفرصة امام معالجة تلك العمليات المنحرفة بوقت قصير.

٢. **وجود تشريعات نافذة:** هذا الامر يتطلب احداث ثورة تشريعية حقيقية هدفها تغيير التشريعات النافذة وجعلها أكثر تطوراً وابتكاراً لتحويلها من العمل التقليدي إلى العمل الإلكتروني؛ وعلى ذلك ينبغي توفر الارضية القانونية للممارسة الحكومية ويكون ذلك بالعمل على تطوير القوانين والانظمة والتعليمات وضمان وضوحها بهدف تقليل الاجتهادات التي تعد بمثابة مدخل للفساد، فضلاً عن تشديد العقوبات المفروضة على جرائم الفساد[٣٤].

كذلك يقع على عاتق الجهات الحكومية المناط بها مهمة الرقابة واجب تطوير الادوات والاساليب المستخدمة في الرقابة والعمل على استخدام التقنيات الحديثة، لما لها من دور كبير في الحد من الفساد[٣٥].

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع العراقي قد نظم ذلك في المادة (١٢) من قانون هيئة النزاهة رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ المعدلة بموجب المادة (٨) من قانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٩ التعديل الأول لقانون هيئة النزاهة بنصه على ((للهيئة استخدام وسائل التقدم العلمي واجهزة وآلات التحري والتحقيق وجمع الادلة.... وعلى رئيسها توفير مستلزمات ومتطلبات استخدامها في ميدان الكشف عن جرائم الفساد أو منعها أو ملاحقة مرتكبيها)).

فضلاً عن إشارته إلى قسم الرقابة والتدقيق الإلكتروني في دائرة الشؤون الفنية والدراسات داخل ديوان الرقابة المالية الاتحادي وذلك بموجب الفقرة السابعة من المادة الثالثة من النظام الداخلي لديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (١) لسنة ٢٠١٩؛ ويتولى هذا القسم رقابة وتدقيق الأنظمة الإلكترونية، وتقويم أداء مراكز الحاسبة، وابداء الرأي في إعداد وتطوير الأنظمة الإلكترونية الإدارية والفنية والمالية.

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه تطبيق الرقابة الإلكترونية

هناك مجموعة من المعوقات التي تواجه تطبيق الرقابة الإلكترونية أبرزها:

التكلفة المادية الباهظة إذ أن الاعتماد على قواعد البيانات والمعلومات الاجهزة التكنولوجية والبرمجيات يتطلب توفر شبكات اتصال جيدة واجهزة حديثة، فضلاً عن الامور المتعلقة بالصيانة والمتابعة لها، كل ذلك يتطلب تخصيص مبالغ مالية ضخمة[٣٦]؛ ومن اجل التصدي لهذا التحدي لابد من تفعيل مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار والتمويل لتحسين البنية التحتية للتقنيات التكنولوجية الحديثة، وكذلك للقيام بعملية صيانتها، فضلا عن اقامة الدورات التدريبية للتعريف بتلك التقنيات وكيفية استخدمها[٣٧].

كذلك هناك صعوبة في تطبيق التقنيات الحديثة قد يواجهها المعنيين وتكمن تلك الصعوبة في ضعف القدرة على فهم مضمون هذه التقنيات اي ما يسمى بالفقر المعلوماتي وذلك بسبب إن النسبة الاعلى من المعلومات داخل هذه التقنيات هي بلغات غير عربية[٣٨]؛ وهذا يؤدي إلى صعوبة في فهمها وكيفية تطبيقها وصيانتها مما يضعف من كفاءتها وبالتالي عدم الاستفادة منها بصورة صحيحة.

فضلاً عن البنية التحتية للمعلومات والاتصالات تشكل عائقاً أمام الرقابة الإلكترونية، إذ أن ضعف الاهتمام بها والتأخر في اكمالها يؤدي إلى عدم امكانية تطبيقها، وهذا يستدعي العمل على تحسينها وتهيئتها وتوفير شبكات قوية وامنة، ويكون ذلك بتوفير البدائل لتمويل الاستثمار في البنية التحتية[٣٩].

وعلى ذات المنوال هناك نقص في الموارد البشرية ذات الخبرة في التعامل مع التقنيات التكنولوجية المتطورة مما يشكل عائقاً امام تطبيقها في المؤسسات؛ إذ تعاني المجتمعات من الأمية المعلوماتية التي تعني الجهل بالتقنيات التكنولوجية وعدم القدرة على التعامل معها واستخدامها بسبب ضعف البنية التحتية للشبكات المحلية وأنظمة الاتصالات؛ وهذا يحتاج إلى نهضة حقيقية وتظافر في الجهود داخل المؤسسات الحكومية والخاصة من اجل إبراز دور وأهمية تلك التقنيات؛ فمن التحديات التي تواجهها هي اللغة اذ يجب أن يكون لدى الاشخاص الذين يستخدمونها المعرفة الكافية باللغة الإنكليزية[٤٠].

والواقع ان العراق يعاني من افتقار للموارد البشرية والمادية والخبرات التكنولوجية التي تمكنه من الانتفاع من التقنيات التكنولوجية الحديثة.

إن تطبيقها يواجه تحدياً آخر يتمثل بحماية البيانات المدخلة فيها والحفاظ على سريتها، وهذا يتطلب اتخاذ عدة اجراءات كالتحديث المستمر لأنظمة تشغيل الحواسيب والبرامج المضادة للفيروسات، والتصدي لعمليات الاختراق وكذلك تشفير البيانات، وسن التشريعات والقوانين التي تحفظ وتحمي معلومات الاشخاص[٤١].

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع العراقي قد نص على قسم مركز الحاسبة الإلكترونية في دائرة الشؤون الفنية والدراسات في ديوان الرقابة المالية الاتحادي في الفقرة سادساً من المادة الثالثة من النظام الداخلي لديوان الرقابة المالية الاتحادي، ويتولى هذا القسم اتخاذ الاجراءات المناسبة للحفاظ على امن وسرية استخدام التقنيات الحديثة، وتحديد الاشخاص المخولين بالدخول إليها، فضلاً عن تحديث الأنظمة الإلكترونية المعتمدة في الديوان ومتابعة تطويرها؛ وهذا يتطلب بطبيعة الحال يتطلب وجود وسائل حماية على درجة عالية من الدقة.

المطلب الثاني:

الآثار المترتبة على تطبيق الرقابة الإلكترونية في مجال مكافحة الفساد الإداري والمالي

من اجل الاحاطة بالآثار التي تترتب على تطبيق اسلوب الرقابة الإلكترونية في مجال مكافحة الفساد الإداري والمالي قسم هذا المطلب إلى الفرعين التاليين.

الفرع الأول: الآثار الايجابية للرقابة الإلكترونية

يتمثل الهدف الرئيسي للرقابة الإلكترونية بتنظيم العمل داخل المؤسسات وبيان السلطات والصلاحيات في المؤسسة فضلاً عن تقديم أفضل الخدمات؛ إذ أنها تسهم في ضمان حسن سير المعاملات الإدارية وتسهيل عمل الجهات الرقابية فيما يخص مكافحة الفساد؛ كذلك تجعل عمل الموظفين يتم بطريقة قانونية لمعرفتهم المسبقة بعدم القدرة على التنصل من المسؤولية القانونية في حال ارتكابهم اي خطأ[٤٢].

إن الاعتماد على أسلوب الرقابة الإلكترونية يسهم في اتخاذ القرارات المناسبة، ويتم ذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات بمختلف اشكالها في عملية الاطلاع على الوثائق والاتصالات اللازمة لممارسة النشاط الرقابي؛ التي تنعكس بشكل ايجابي على عملية الحصول على البيانات المدخلة في هذه الوسائل الحديثة وبجودة ودقة عالية وبأسرع وقت ممكن، فضلاً عن التكلفة القليلة في ذلك[٤٣].

ومن الآثار الايجابية الأخرى للرقابة الإلكترونية أنها تعطي تنبيهات آنياً لأي عملية دخول للبيانات السرية والمهمة من قبل الموظفين غير المصرح لهم بالدخول؛ فضلاً عن إمكانية مراجعة الأعمال الإدارية من قبل هيئة رقابية وبشكل إلكتروني ومن ثم تصبح نافذة[٤٤].

ويمكن القول بأن الاعتماد على التقنيات المتطورة يفعل الرقابة الآنية وسرعة تحديد مواطن الضعف وتحديد الانحرافات المرتكبة من قبل الموظفين، مما يسهم في تحسين جودة الاداء داخل المؤسسات، وهذا يؤدي الى افراز معايير عالية الجودة تحد من الفساد وتعمل على ترسيخ مبدأ المسؤولية لدى الجميع.[٤٥]

وعلى هذا الاساس تُعد أحد الاساليب المتطورة في تنفيذ المهام الرقابية، وينبغي أن يكون لدى الادارة المعرفة التامة بأهميتها، ويجب أن يكون لديها رغبة والمام كافيين، لكي تكون قادرة على تنمية الوعي لدى المستويات الأخرى وذلك بإقامة الدورات التدريبية للتعريف بالتقنيات التكنولوجية وكيفية الاستخدام الامثل لها مما يسهم في تحقيق الهدف الذي وضعت من اجله الا هو مكافحة حالات الفساد الإداري والمالي[٤٦].

فضلاً عن إنها تقدم معلومات حقيقة عن الأداء الوظيفي داخل المؤسسات، مما يعني سهولة تحديد المسؤولية، وبالتالي يمكن متابعة نشاطات الموظفين والوقوف على اي خلل فيها، وهذا يساعد كثيراً في الحد من الفساد الإداري والمالي[٤٧]؛ كذلك فإنها تعمل على تأكيد الثقة كونها تتصف بالحيادية والموضوعية، مما يقلل من الخلافات الشخصية بين الموظفين الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على علاقات العمل[٤٨].

إن الاستفادة من التقنيات التكنولوجية الحديثة في عملية الرقابة يمكن أن يوفر نظام رقابة إلكتروني فعال في مجال مكافحة الفساد الإداري والمالي.

الفرع الثاني: الآثار السلبية للرقابة الإلكترونية

في بادئ الامر يترتب على تطبيق الرقابة الإلكترونية جملة من الآثار السلبية أبرزها: إن الاساس الذي يقوم عليه كل تطوير حقيقي لدى الموظفين او الانظمة او المعايير داخل الادارة هو التفاعل الانساني، الامر الذي تفتقر له الرقابة الإلكترونية إذ أنها تعتمد على التقنيات التكنولوجية بعيداً عن تدخل الانسان[٤٩]؛ فضلاً عن إن الاعتماد الكلي على الرقابة الإلكترونية غير صحيح لأن مضمون الرقابة يبقى إدارياً ذكياً فقط في اعادة تقييم النشاطات التي يجب ممارسة الرقابة عليها، فضلاً عن المعايير المعتدة في الرقابة[٥٠].

إن اتباع هذا الأسلوب يعني تسجيل جميع النشاطات داخل المؤسسات بواسطة التقنيات الحديثة أولاً بأول، أي امكانية الرقابة عليها بشكل آني، الامر الذي يثير انزعاجاً شديداً لدى بعض الموظفين[٥١].

كذلك من الآثار السلبية هي عدم وضع سياسة فنية موحدة من قبل الجهات المناط بها مهمة الرقابة يؤدي إلى انعدام التخطيط والتنسيق للرقابة الإلكترونية مما ينعكس بشكل سلبي على فاعليتها في مكافحة الفساد الإداري والمالي؛ كذلك ضعف الاهتمام بالرقابة الإلكترونية، وعدم الاستجابة السريعة للتطورات الحاصلة من قبل الإدارات العليا يؤدي إلى تقويض أهميتها، وبالتالي عدم الافادة منها بشكل صحيح[٥٢].

الخاتمة

أولاً: الاستنتاجات

١. إن الفساد الإداري والمالي ظاهرة سلبية انتشرت في المجتمعات وازدادت رقعتها بظهور التقنيات التكنولوجية الحديثة وذلك عن طريق الاستخدام السيء لها من قبل الموظفين والاشخاص العاديين.

٢. برزت الحاجة إلى الاعتماد على أسلوب الرقابة الإلكترونية كأسلوب رقابي حديث قائم على الوسائل التكنولوجية الحديثة في عملية مراقبة الأداء داخل المؤسسات الحكومية والخاصة، بسبب عدم قدرة الوسائل الرقابية التقليدية على مواكبة التطورات، وبالتالي عدم قدرتها على مواجهة انتشار الفساد الإداري والمالي.

٣. إن أسلوب الرقابة الإلكترونية مهم جداً في الوقت الحاضر نظراً للسعي نحو التحول إلى الحكومة الإلكترونية وضرورة الاعتماد على التقنيات التكنولوجية الحديثة في جميع المؤسسات الحكومية.

٤. إن للرقابة الإلكترونية جملة من الآثار أبرزها قدرتها على كشف الانحرافات والاخطاء في أداء الاعمال الوظيفية بسرعة كبيرة وبدقة عالية فور وقوعها مما يتيح إمكانية تصحيحها، وهذا الامر يؤدي بطبيعة الحال إلى التقليل من حالات الفساد الإداري والمالي؛ في مقابل ذلك فإن عدم توفر التخصيصات المالية اللازمة لتفعيل هذا الأسلوب الرقابي الحديث قد ينعكس بشكل سلبي على جودة مخرجاته، إذ أن التقنيات الحديثة المستخدمة في الرقابة الإلكترونية تتطلب رصد مبالغ مالية ضخمة لضمان فاعليتها وعملها بصورة دقيقة.

ثانياً: المقترحات

١. إن موضوع الرقابة الإلكترونية يمثل شقاً لم يعالج تشريعياً لذا نؤكد على ضرورة قيام السلطة التشريعية بتشريع قانون يُمكن المؤسسات الرقابية من إتباع هذا الأسلوب الرقابي الحديث، مع ضرورة أن يُصار إلى استحداث أقسام أو شعب داخل المديريات لتمكينها من ذلك.

٢. نقترح على المشرع العراقي تعديل نص المادة (١١) من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم ٣١ لسنة ٢٠١١ ليكون كالتالي (تؤدى اعمال الرقابة والتدقيق وفقاً للقواعد والاصول والمعايير المحلية والدولية المعتمدة والطرق والوسائل التقليدية والتكنولوجية الحديثة).

٣. نقترح على المشرع العراقي إضافة فقرة إلى نص المادة (١٢) من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي تعنى بإتباع اسلوب الرقابة الإلكترونية ونقترح أن يكون النص كالتالي (ثانياً: وفي حال تعذر الوصول إلى أي من المواقع في الفقرة أعلاه يتم اللجوء إلى اسلوب الرقابة الإلكترونية المعتمد على الوسائل التكنولوجية الحديثة).

٤. تطرقنا في ثنيا البحث إلى التكلفة المادية الباهظة التي تتطلبها الوسائل التكنولوجية الحديثة ومن أجل التصدي لذلك نقترح على المشرع العراقي إضافة نص يخول رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي طلب التخصيصات المالية اللازمة لتفعيل تلك الوسائل، على أن يراعي في ذلك امكانية اللجوء إلى القطاع الخاص وتفعيل الاستثمار والتمويل فيه.

٥. التأكيد على ضرورة وضع نص قانوني يتضمن تجريم كل من يتستر على حالة من حالات الفساد الإداري والمالي سواء كان ذلك على سبيل المشاركة فيها أو المجاملة أو المحاباة للحصول على منافع مادية أو مالية، نظراً لجسامة ذلك الفعل وتأثيره على ازدياد ظاهرة الفساد في المجتمعات.

ونقترح أن يكون ذلك بإضافة فقرة إلى المادة (١/ثالثاً/ب) من قانون هيئة النزاهة الاتحادية المعدل وعلى النحو التالي (٢-كل من يتستر على من حالات الفساد، سواء شارك فيها، أو كانت مجاملة أو محاباةً).

الهوامش:

(١) ينظر/ جمعة قادر صالح، الفساد الإداري وأثره على الوظيفة العامة دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون، ط١، مكتبة زين الحقوقية والادبية، بيروت، لبنان، ٢٠١٦، ص١٨.

(٢) ينظر/ د. صدام حسين ياسين العبيدي، الفساد الإداري والمالي اسبابه، صوره، اثاره، علاجه من منظور اسلامي، الطبعة الاولى، مكتبة زين الحقوقية والادبية، بيروت، لبنان، ٢٠١٨، ص٣٣-٣٤.

(٣) ينظر/ جمعة قادر صالح، المصدر السابق، ص٢٠.

(٤) ينظر/ د. يحيى ياسين سعود، أثر انضمام العراق لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد المالي والإداري لعام ٢٠٠٣، مجلة جامعة تكريت للحقوق، العراق، السنة (٣)، المجلد (٣)، العدد (١)، الجزء (١)، ٢٠١٨، ص٢١٥.

(٥) أشار إليه/ جمعة قادر صالح، المصدر السابق، ص١٩.

(٦) ينظر/ عادل جابر هاشم الجوفي، الفساد الإداري وتطبيقاته في العراق -دراسة مقارنة، الطبعة الثانية، مكتبة دار الفكر، ٢٠٠٩، ص٤٩-٥٠.

(٧) ينظر/ د. صدام حسين ياسين العبيدي، المصدر السابق، ص٣٦.

(٨) ينظر/ د. صدام حسين ياسين العبيدي، المصدر السابق، ص١٣٩.

(٩) ينظر/ صباح عبد الكاظم شبيب الساعدي، دور السلطات العامة في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري في العراق، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٤٩.

(١٠) وذلك بموجب القانون رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٧ المنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد ٤٠٤٧ بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٣٠.

(١١) قانون هيئة النزاهة الاتحادية والكسب غير المشروع رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ المعدل، منشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد ٤٢١٧ بتاريخ ٢٠١١/١١/١٤.

(١٢) قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم ٣١ لسنة ٢٠١١ المعدل، منشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد ٤٢١٧ بتاريخ ٢٠١١/١١/١٤.

(١٣) ينظر/ د. حيدر طالب محمد علي وآخرون، مدخل للنزاهة ومكافحة الفساد في التشريعات العراقية والاتفاقيات الدولية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، مؤسسة فريدريش ايبرت، العراق عمان، ٢٠٢١، ص١٠٤-١٠٦.

(١٤) صالح الطائي، دور الاعلام في مكافحة الفساد المالي والإداري في العراق، مركز اضواء للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ص ١٤ -١٥.

(١٥) ينظر/ عباس مراد خيطل، دور تقارير التدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي من خلال ترشيد الانفاق في الوحدات الحكومية، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، ٢٠٢٢، ص٨٩.

(١٦) عثمان عبد البنات ادم ابراهيم، دور آليات الرقابة الداخلية الالكترونية في الحد من الفساد المالي والاداري في المؤسسات الحكومية: دراسة تطبيقية في مؤسسات التعليم العالي الحكومية ولاية الخرطوم، بحث منشور في مجلة منار الشرق للدراسات والابحاث، المجلد ١، العدد ٢، ٢٠٢٣، ص٣٦.

(١٧) أشار إليه/ عباس مراد خيطل، مصدر سابق، ص٢٥.

(١٨) أشار إليه/ المصدر نفسه، ص٢٦.

(١٩) ينظر/ اسراء مهند عبد الملك، دور التدقيق الداخلي في فعالية وكفاءة تقويم الاداء المؤسسي: دراسة تطبيقية في جامعة النهرين، بحث منشور في مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد السادس، العدد ١، ٢٠٢٥، ص١٣١.

(٢٠) ينظر/ عباس مراد خيطل، مصدر سابق، ص٢٨-٢٩.

(٢١) ينظر/ د. جعفر عبد الحفيظ مسلم المجالي، دور الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والاداري في البلديات، بحث منشور في مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية، الاصدار رقم (٥١)، ٢٠٢٤، ص١٩٨.

(٢٢) ينظر/ د. نجلاء سادة حسون الربيعي ود. نجاة حميد صخر، دور قواعد السلوك الاخلاقي لمهنة التدقيق في تحقيق جوده التدقيق بحث ميداني في عينة من مكاتب التدقيق العاملة في العراق، بحث منشور في مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد الثاني، العدد ١، ٢٠٢١، ص٤٣.

(٢٣) د. خلاف وردة، دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، الجزائر، المجلد ٦، العدد ٣، ٢٠٢١، ص٥٩.

(٢٤) ياسر مناع العدوان واحمد امين السرحان، أثر الرقابة الإلكترونية على مستوى اداء العاملين في مؤسسات التمويل الحكومية الاردنية، بحث منشور في مجلة جرش للبحوث والدراسات، الاردن، المجلد ٢١، العدد ١، ٢٠٢٠، ص٣٢٠.

(٢٥) ينظر/ د. حامد كريم الحدراوي وحسن عبد الأمير محمد شربة، دور الرقابة الإلكترونية في الحد من الفساد المالي والإداري، بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد ١٨، العدد ٣، ٢٠٢٢، ص٢٦٨.

(٢٦) رويمل حياة، أثر الرقابة الإلكترونية على اداء الموظفين في المؤسسة، رسالة ماجستير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة، الجزائر، ٢٠١٩، ص٣٠.

(٢٧) هشام سعداوي وايمان ساسي، الرقابة الإلكترونية في الإدارات العمومية وأثرها على الأداء الوظيفي، رسالة ماجستير، الجزائر، ٢٠٢٠، ص٢٣.

(٢٨) ينظر/ د. عبد الرحيم لحرش، الإدارة الإلكترونية كآلية حديثة لمكافحة الفساد الإداري والمالي، ابحاث الملتقى الوطني حول: جودة الخدمات في ظل التحول الرقمي والإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية رهانات وتحديات تقييم الواقع واستشراف الواقع، جامعة غرداية، الجزائر، ص٥.

(٢٩) ينظر/ المصدر نفسه.

(٣٠) ينظر/ فائز عبد الحسن جاسم، استخدام الرقابة الإلكترونية في الحد من تسجيل العمليات غير القانونية في البطاقة التموينية نموذج مقترح لبرنامج رقابة إلكترونية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ١٤، العدد ٣، ٢٠١٧، ص١١١٢.

(٣١) ينظر/ د. عبد الرحيم لحرش، المصدر السابق، ص٦.

(٣٢) ينظر/ د. ابراهيم رباح المدهون، دور الرقابة الإلكترونية في تحسين اداء الموظفين والحد من الفساد الإداري، مقال متاح على الموقع الإلكتروني http://www.researchgate.net/publicaction/369560720 تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٥/٣/٢.

(٣٣) ينظر/ هشام سعداوي وايمان ساسي، المصدر السابق، ص٦٥.

(٣٤) ينظر/ سعيد يوسف كلاب وآخرون، دور التقنيات الحديثة في مجال الكشف عن الغش والفساد، ورقة بحثية مقدمة للقاء العلمي الذي تنظمه المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ديوان الرقابة المالية والإدارية، فلسطين، ٢٠٠٦، ص٦-٧.

(٣٥) ينظر/ المصدر نفسه.

(٣٦) ينظر/ د. خلاف وردة، المصدر، السابق، ص٦١.

(٣٧) ينظر/ هشام سعداوي وايمان ساسي، المصدر السابق، ص٩٠.

(٣٨) ينظر/ د. خلاف وردة، المصدر السابق، ص٦٢.

(٣٩) ينظر/ د. ابراهيم رباح المدهون، المصدر السابق، ص٢٧.

(٤٠) ينظر/ هشام سعداوي وايمان ساسي، المصدر السابق، ص٨٨-٨٩.

(٤١) ينظر/ د. خلاف وردة، المصدر السابق، ص٦٢،٦٣.

(٤٢) ينظر/ د. ابراهيم رباح المدهون، المصدر السابق، ص٢٧.

(٤٣) ينظر/ رويمل حياة، المصدر السابق، ص٧٦.

(٤٤) ينظر/ هشام سعداوي وايمان ساسي، المصدر السابق، ص٧٩.

(٤٥) ينظر/ د. ابراهيم رباح المدهون، المصدر السابق، ص٢٨.

(٤٦) ينظر/ رويمل حياة، المصدر السابق، ص٧٦.

(٤٧) ينظر/ احلام محمد شواي، الإدارة الإلكترونية وتأثيرها في تطوير الأداء الوظيفي وتحسينه، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، العراق، المجلد ٢٤، العدد ٤، ٢٠١٦، ص٣٤١.

(٤٨) ينظر/ هشام سعداوي وايمان ساسي، المصدر السابق، ص٨١.

(٤٩) ينظر/ د. خلاف وردة، المصدر السابق، ص٦٤.

(٥٠) ينظر/ رويمل حياة، المصدر السابق، ص٤٣.

(٥١) ينظر/ د. خلاف وردة، المصدر السابق، ص٦٥.

(٥٢) ينظر/ رويمل حياة، المصدر السابق، ص٤٣.

المصادر

أولاً: الكتب

١) جمعة قادر صالح، الفساد الإداري وأثره على الوظيفة العامة دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون، ط١، مكتبة زين الحقوقية والادبية، بيروت، لبنان، ٢٠١٦.

٢) د. حيدر طالب محمد علي وآخرون، مدخل للنزاهة ومكافحة الفساد في التشريعات العراقية والاتفاقيات الدولية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، مؤسسة فريدريش ايبرت، العراق عمان، ٢٠٢١.

٣) د. صدام حسين ياسين العبيدي، الفساد الإداري والمالي اسبابه، صوره، اثاره، علاجه من منظور اسلامي، الطبعة الاولى، مكتبة زين الحقوقية والادبية، بيروت، لبنان، ٢٠١٨.

٤) عادل جابر هاشم الجوفي، الفساد الإداري وتطبيقاته في العراق –دراسة مقارنة، الطبعة الثانية، مكتبة دار الفكر، ٢٠٠٩.

ثانياً: الاطاريح والرسائل الجامعية

١) عباس مراد خيطل، دور تقارير التدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي من خلال ترشيد الانفاق في الوحدات الحكومية، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، ٢٠٢٢.

٢) صباح عبد الكاظم شبيب الساعدي، دور السلطات العامة في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري في العراق، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

٣) رويمل حياة، أثر الرقابة الإلكترونية على اداء الموظفين في المؤسسة، رسالة ماجستير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة، الجزائر، ٢٠١٩.

٤) هشام سعداوي وايمان ساسي، الرقابة الإلكترونية في الإدارات العمومية وأثرها على الأداء الوظيفي، رسالة ماجستير، الجزائر، ٢٠٢٠.

ثالثاً: البحوث المنشورة

١) احلام محمد شواي، الإدارة الإلكترونية وتأثيرها في تطوير الأداء الوظيفي وتحسينه، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، العراق، المجلد ٢٤، العدد ٤، ٢٠١٦.

٢) اسراء مهند عبد الملك، دور التدقيق الداخلي في فعالية وكفاءة تقويم الاداء المؤسسي: دراسة تطبيقية في جامعة النهرين، بحث منشور في مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد السادس، العدد ١، ٢٠٢٥.

٣) د. جعفر عبد الحفيظ مسلم المجالي، دور الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والاداري في البلديات، بحث منشور في مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية، الاصدار رقم (٥١)، ٢٠٢٤.

٤) د. حامد كريم الحدراوي وحسن عبد الأمير محمد شربة، دور الرقابة الإلكترونية في الحد من الفساد المالي والإداري، بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد ١٨، العدد ٣، ٢٠٢٢.

٥) د. خلاف وردة، دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، الجزائر، المجلد ٦، العدد ٣، ٢٠٢١.

٦) سعيد يوسف كلاب وآخرون، دور التقنيات الحديثة في مجال الكشف عن الغش والفساد، ورقة بحثية مقدمة للقاء العلمي الذي تنظمه المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ديوان الرقابة المالية والإدارية، فلسطين، ٢٠٠٦.

٧) صالح الطائي، دور الاعلام في مكافحة الفساد المالي والإداري في العراق، مركز اضواء للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

٨) د. عبد الرحيم لحرش، الإدارة الإلكترونية كآلية حديثة لمكافحة الفساد الإداري والمالي، ابحاث الملتقى الوطني حول: جودة الخدمات في ظل التحول الرقمي والإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية رهانات وتحديات الواقع، جامعة غرداية، الجزائر.

٩) عثمان عبد البنات ادم ابراهيم، دور آليات الرقابة الداخلية الالكترونية في الحد من الفساد المالي والاداري في المؤسسات الحكومية: دراسة تطبيقية في مؤسسات التعليم العالي الحكومية ولاية الخرطوم، بحث منشور في مجلة منار الشرق للدراسات والابحاث، المجلد ١، العدد ٢، ٢٠٢٣.

١٠) فائز عبد الحسن جاسم، استخدام الرقابة الإلكترونية في الحد من تسجيل العمليات غير القانونية في البطاقة التموينية نموذج مقترح لبرنامج رقابة إلكترونية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد ١٤، العدد ٣، ٢٠١٧.

١١) د. نجلاء سادة حسون الربيعي ود. نجاة حميد صخر، دور قواعد السلوك الاخلاقي لمهنة التدقيق في تحقيق جوده التدقيق بحث ميداني في عينة من مكاتب التدقيق العاملة في العراق، بحث منشور في مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد الثاني، العدد ١، ٢٠٢١.

١٢) ياسر مناع العدوان واحمد امين السرحان، أثر الرقابة الإلكترونية على مستوى اداء العاملين في مؤسسات التمويل الحكومية الاردنية، بحث منشور في مجلة جرش للبحوث والدراسات، الاردن، المجلد ٢١، العدد ١، ٢٠٢٠.

١٣) د. يحيى ياسين سعود، أثر انضمام العراق لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد المالي والإداري لعام ٢٠٠٣، مجلة جامعة تكريت للحقوق، العراق، السنة (٣)، المجلد (٣)، العدد (١)، الجزء (١)، ٢٠١٨.

رابعاً: القوانين

١) القانون رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٧ المنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد ٤٠٤٧ بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٣٠.

٢) قانون هيئة النزاهة الاتحادية والكسب غير المشروع رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ المعدل.

٣) قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم ٣١ لسنة ٢٠١١ المعدل.

خامساً: المواقع الإلكترونية

1) http://www.researchgate.net/publicaction/369560720